كيف يتعاون الجمهور

على مكافحة الغلاء المصطنع

لحضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك

" ألقى صاحب العزة محمد صلاح الدين بك هذه المحاضرة بالإذاعة اللاسلكية بدعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية " المحرر

موضوع حديثنا الليلة " كيف يتعاون الجمهور على مكافحة الغلاء المصطنع " ، وهو موضوع هام، وعلى جانب من الدقة، خصوصا فى الأحوال الحاضرة ، وهو أيضا موضوع جاف أخشى ألا تجدوا فيه ما تعودتم أن تجدوه كل ليلة فى أحاديث محطة الإذاعة من طرافة وتسلية وسمر شهى . لذلك أعتذر إليكم سلفا عما قد أقع فيه من تقصير ، أو تقعون فيه من ملال وسأم ، معتمدا على جميل إصغائكم وكريم تسامحكم ، شاكرا لوزارة الشؤون الاجتماعية أن هيأت لى هذه الفرصة للتحدث إليكم فى موضوع من أوثق المواضيع الاقتصادية اتصالا بحياتكم اليومية ، واتصالا بعملى اليومى فى وزارة التجارة والصناعة المشرفة على مراقبة الأسعار وتحديدها .

وأود قبل كل شىء أن أدفع فكرة قد تتبادر إلى بعض الأذهان من اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بمعالجة هذا الموضوع فى الأحاديث التى تذاع بدعوة منها . فقد يؤخذ من هذا الاهتمام أن هناك بالفعل غلاء مصطنعا عاما يحتاج الى تنبيه الجمهور للتعاون على على مكافحته . بل مالى أذهب الى الافتراض وأنا أقرأ أسبوعيا لمراسلى الجرائد اليومية بالاسكندرية ان أهلها يشكون غلاء الحاجيات الضرورية فيها ، أى غلاءها المصطنع بطبيعة الحال وإلا فلا معنى للشكوى ...

تلك أيها السادة فكرة خاطئة ينبغى أن أبدأ بتفنيدها .

ولست أنكر ولا يمكن أن أنكر أن هناك غلاء عاما يكاد يشمل جميع الحاجيات . ولكن لهذا الغلاء مبرراته المعروفة فهو إذن ليس غلاء مصطنعا .

وهذه المبررات ترجع كلها الى آثار الحرب القائمة كما لايخفى ، وأهمها انقطاع العلاقات التجارية مع أكثر الأسواق الخارجية وصعوبة الشحن البحرى وأخطاره ، مما أدى الى ارتفاع تكاليف السلع المستوردة من الخارج ، وقد استتبع ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج المحلى لأنه يعتمد على كثير من السلع المستوردة كالوقود والسماد والخامات المختلفة . فضلا عن زيادة الطلب زيادة كبيرة على الاسواق المحلية بسبب حاجات القوات البريطانية وزيادة الطلب كما تعلمون تؤدى حتما الى ارتفاع الأسعار .

لم يكن غريبا إذن أن يقع غلاء عام لأن الأحوال القائمة هي التي فرضت هذا الغلاء ولكن هذه الأحوال نفسها توجب التزام جانب الحذر حتى لايساء استغلالها فيتجاوز الغلاء حدود مبرراته ويقع الجمهور فريسة لأصحاب الأطماع في هذا الوقت العصيب . وهنا يأتي واجب الحكومات فهي تملك من وسائل التشريع والتنفيذ مايكفل علاج مثل هذه الحال.

فهل اتخذت الحكومة المصرية من الاجراءات التشريعية والتنفيذية مايسعف بهذا العلاج ؟

نعم أيها السادة ، ويهمني أن أقول ان هذه الاجراءات جاءت في أوقاتها المناسبة ، وآتت ثمراتها المرجوة ، واننا في مصر بحمد الله ، وان كنا قد عانينا في أمور معيشتنا الكثير من نتائج الحرب وآثارها ، لانزال في حالة طيبة توجب الكثير من الرضا والارتياح ، كما يهمني أن أصيف أن الفضل في هذه النتيجة السارة لايرجع إلى الاجراءات الحكومية وحدها ، ولكن يرجع أيضا الى حسن سلوك الأغلبية الكبيرة من التجار ورجال الأعمال وأرباب الصناعات وجميل تعاونهم مع السلطات العامة في رعاية مصالح الجمهور .

على أن أي أمة من الأمم لايمكن أن تخلو من أفراد يغلبون مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة ولا يراعون الذمة والقانون ، وكذلك تجدون عندنا أقلية من التجار لاتعف عن استغلال الأحوال القائمة استغلالا غير مشروع ، متحدين أوامر الحكومة ، عابثين بمصلحة الناس ، عاملين على أن يفرضوا عليهم غلاء مصطنعا يتجاوز الحد الذي تبرره ظروف الحال . فهذه الأقلية من التجار هي المقصودة بهذا الحديث ومن أجلها تهتم وزارة الشؤون الاجتماعية بأن يعرف الجمهور المصري كيف يتعاون على مكافحة هذا الغلاء .

ولا شك أيها السادة أن أول واجبات هذا التعاون هو أن يعرف الجمهور حقوقه قبل هؤلاء التجار ، و بمعنى آخر أن يعرف الجمهور ما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لحمايته مما يفعلون . وهذا ما أتشرف بأن أشرحه لحضراتكم الآن ...

قبل قيام الحرب الحاضرة وبمجرد قيامها بادرت الحكومة المصرية باتخاذ إجراءات متعددة ترمي الى تحقيق ثلاثة أغراض هامة هي :

أولا — توفير الحاجات الضرورية في مصر .

ثانيا — أن تكون هذه الحاجات في متناول الجمهور .

ثالثا — أن تباع بأثمان معقولة تحقق العدالة بين البائعين والمشترين .

فأما توفير الحاجات الضرورية في مصر فقد اقتضى صدور مرسوم بمنع تصدير أهم المنتجات والبضائع الا بترخيص من وزارة المالية ، وفيما يلي بيان الأصناف التي يتناولها هذا المرسوم :

القمح بأنواعه — البنزين — الكيروسين — المازوت — المعادن المصنوعة — المعادن الخام بجميع أنواعها — الخشب — الأدوية والمواد الطبية — الأسمنت ومواد البناء — قطع التغيير للآلات والماكينات والسيارات — المنجنيز — السيارات وجميع وسائل النقل

إطارات السيارات والإطارات الكاوتشوك — المواد الغذائية بجميع أنواعها — الحيوانات الحية — الأقمشة بجميع أنواعها والملبوسات — الجلود الخام والجلود المدبوغة .

وقد خوّل المرسوم لمجلس الوزراء تعديل الجدول الذى اشتمل على هذه الأصناف بالإضافة اليه أو الاخراج منه تبعا لتطورات الأحوال الاقتصادية .

ونص المرسوم فى مادته الثالثة على أن جميع الحاصلات والبضائع التى تصدر أو يحاول اخراجها من مصر مخالفة لأحكامه تعتبر مهربة وتضبط وتطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية .

وبذلك حالت الحكومة دون تسرب حاجاتنا الضرورية الى خارج البلاد ، ولم تهمل فى الوقت نفسه مقتضيات التجارة الخارجية فصرحت لوزارة المالية بإعطاء ترخيصات التصدير وخوّلت لمجلس الوزراء ان يخرج من جدول المحظورات الأصناف التى يرى أنه لم يعد هناك بأس من إباحة تصديرها .

وعملت الحكومة من جهة أخرى على أن تكون جميع الحاجات الضرورية فى متناول الجمهور ، فاستصدرت مرسوما آخر يحظر الاسراف فى حيازة بعض الأصناف الهامة التى رئى أنها شحيحة أو ينتظر أن تصبح شحيحة فى الأسواق لاعتمادنا فيها على ما يستورد من الخارج أو لعدم كفاية الانتاج المحلى منها ، كالأخشاب ، والوقود ، والورق ، والجوت والنحم ، والحديد ، والأسمنت ، والقصدير ، والسكر ، والكبريت . فهذه الأصناف لا يجوز للتاجر أو للصانع أن يشترى أو يحوز منها كميات تتجاوز الحاجات العادية لتجارته أو لصناعته ، ويقدر ذلك بحاجة مدة أقصاها أربعة أشهر ، كما لا يجوز للمستهلك أن يشترى منها مقادير تتجاوز حاجة شهر على الأكثر . وتعاقب كل مخالفة لهذه الأحكام بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد خوّل المرسوم لوزير التجارة والصناعة تعديل الجدول المشتمل على هذه الأصناف بالإضافة اليه أو الاخراج منه طبقا لمقتضيات الأحوال .

وهناك وسيلة أخرى تتوسل بها الحكومة لجعل الحاجات الضرورية فى متناول الجمهور وهى وسيلة الاستيلاء، وقد قررت فى الأصل لسد حاجات السلطات العامة وعلى الخصوص السلطات العسكرية ، ولكن الحكومة تستخدمها ايضا عند الضرورة لتوفير حاجة الجمهور ، كما فعلت بالنسبة للقصدير والورق والأسمدة أذ قامت بالاستيلاء عليها لتوزيعها على المستهلكين وفقا للعدالة وتبعا للصلحة العامة .

بقيت مسألة الأسعار . وهى أهم هذه المسائل كلها وأوثقها صلة بموضوع هذا الحديث واليكم ما تتخذه الحكومة فيها من الاجراءات .

ينص المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الصادر فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أن تكون الأصناف الغذائية والحاجات الأولية الواردة فى الجدول الملحق به خاضعة للتسعير الجبرى .

وتقضى المواد ١، ٢، ٤ من هذا المرسوم بأن تقوم بتحديد الأسعار لجنة مركزية يرأسها وزير التجارة والصناعة ولجان محلية فى كل محافظة ومديرية يرأسها المحافظ أو المدير .

وهذه اللجان تجتمع أسبوعيا لتحديد الأسعار تبعا لما تستلزمه تطورات الأحوال .

وتقضى المادة الثالثة من المرسوم بأن يكون تحديد الأسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التى يتناولها التحديد مدى الأسبوع الذى ينسحب عليه .

وتنص المادة الخامسة على عقاب كل شخص يبيع هذه الأصناف بأزيد من السعر المحدد لها او يمتنع عن بيعها بهذا السعر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتخول المادة الثانية لوزير التجارة والصناعة تعديل الجدول المشتمل على الأصناف الخاضعة للتسعير الجبرى بالإضافة اليه أو الاخراج منه تبعا لمقتضيات المصلحة ووفقا لمجريات الأمور .

وقد أصبح هذا الجدول يشتمل الآن على الأصناف والمواد الآتية :

القمح، العدس، الذرة، الكبريت، الدقيق، السكر، اللحوم، الفحم، الخبز، القصدير، النوشادر، الصفيح، المسامير، الزيوت، الملح، السبرتو، البن، الشاى، الوقود السائل بأنواعه، الخشب، الخيش، الطوب الأحمر، الحديد والصاج، الأدوية والعقاقير والمستحضرات الطبية، الأسمنت، البطاطس، السماد الكيماوى، الورق، الغزل، الأقمشة .

هذا تلخيص كاف لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد أسعار جبرية للأصناف الغذائية والحاجات الأولية .

وهناك مرسوم قديم يرجع عهده الى سنة ١٩٣١ وتتصل أحكامه بهذا الموضوع بعض الاتصال فلا بد من الاشارة اليها إتماما للبيان .

يقضى هذا المرسوم باعلان أسعار البيع بالقطاعى للأصناف والحاجات الأولية الواردة فى الجدول الملحق به ، ويكون الاعلان بكتابة هذه الأسعار على بطاقات توضع على المواد والبضائع الخاصة بها، ومن خالف ذلك عوقب بغرامة لاتزيد على مائة قرش و بالحبس مدة لاتتجاوز أسبوعا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

أما الأصناف التى تتناولها أحكام هذا المرسوم وأهمها المواد الغذائية والمنسوجات ، فأغلبها خاضع للتسعير الجبرى طبقا للمرسوم رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد الاسعار . وهذا هو موضوع الصلة بين المرسومين ، فالتاجر ملزم بأن يضع على هذه الاصناف العامة بطاقة بأسعارها ، ويجب طبعا أن تكون هذه الاسعار مطابقة للأسعار المحددة رسميا، وأن تباع البضاعة بالسعر المبين عليها . وبذلك تصان مصالح الجمهور الى أبعد حد مستطاع بالنسبة لاهم الحاجات المعيشية وهى الغذاء واللباس .

و يلاحظ أن المحاكم العسكرية هى المختصة بالنظر فى الجرائم المنصوص عليها فى كل من هذين المرسومين تحقيقا لسرعة الفصل فيها وردعا للتلاعبين بمعائش الناس .

بقى على أيها السادة أن أشير الى بعض المبادئ التى تسترشد بها اللجان المختصة بتحديد الاسعار ، ليتم لكم الإلمام بأهم نواحى الموضوع والاطمئنان الى سلامة الاجراءات التى تتخذ لحمايتكم من كل غلاء غير مشروع .

تجعل هذه اللجان همها الأول مصلحة المستهلكين ، لانها انما ألفت لرعايتها والسهر عليها فهى تضع الأسعار المناسبة المعتدلة لأهم الحاجات الضرورية ، وهى تراقب أسعار الحاجات الضرورية الأخرى ، فان تبينت أى محاولة لاستغلال الجمهور فى بعضها اقترحت ضمه الى جدول الأصناف الخاضعة للتسعير الجبرى . ولكن يجب أن يكون مفهوما أن هذه اللجان تراعى أيضا مصالح الزراع والتجار وأرباب الصناعات فلا تسمح بأن تلحقهم خسارة أو يفوتهم كسب معقول ، لأن الزارع والتاجر والصانع هم عماد الاقتصاد القومى ، وكل ضرر يلحقهم أو يلحق بعضهم يعود فى نهاية الامر على المجموع ، وليس من مصلحة المستهلك نفسه أن يقع عليهم الغبن فينصرفوا عن امداده بضروريات الحياة ، بل هو يفضل بالطبع أن يشترى حاجاته بأثمان معقولة ، وان كانت عالية نوعا ، على أن يعث فى الأسواق فلا يظفر بهذه الحاجات .

والسلع الخاضعة للتسعير الجبرى لاتخرج عن واحدة من ثلاث :

(١) سلع تستورد من الخارج .

(٢) سلع تصنع فى مصر .

(٣) محاصيل زراعية تنتجها التربة المصرية .

أما السلع المستوردة من الخارج فتراجع تكاليف استيرادها على ضوء البيانات المستمدة من مصلحة الجمارك ، وهذه التكاليف تشمل فى الغالب ثمن الشراء والدولون البحرى والتأمين ضد أخطار الحرب والرسوم الجمركية ، ثم يضاف اليها مقابل لمصاريف التاجر العمومية وربح معقول .

وأما السلع المصنوعة فى مصر فتراجع تكاليف إنتاجها بالاطلاع على بيانات المصانع ودفاترها ، وتراعى ظروف كل صناعة بما يكفل تحقيق المصلحة العامة قبل غيرها ، ثم يحدد السعر بعد ضمان الربح المناسب فى كل حالة من الحالات .

وأما المحاصيل الزراعية فتراجع تكاليف انتاجها على ضوء البيانات المستمدة من وزارة الزراعة ، و يضاف اليها الربح الملائم للفلاح المكدود ، وربح معتدل للتجار الذين يحملون هذه المحاصيل الى ايدى المستهلكين .

ومن ذلك تتبينون أن لجان التسعيرة تقوم بمهمة عسيرة تحتاج الى مراجعات طويلة وتفكير ثاقب وموازنة دقيقة لاعتبارات متعددة كلها مهم خطير .

وإنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن تنهض هذه اللجان بمهمتها الشاقة على وجه مرض يستوجب كل ثناء وتقدير .

هـذا ما يتسع له مجال القول من تفاصيل الاجراءات المختلفة التي تتخذ لحماية الجمهور من التعرض لغلاء مصطنع لا تبرره ظروف الأحوال ، وقد أوردتها ببعض الأسهاب لأن الالمام بها هو اول واجباتكم فى التعاون على مكافحة هذا الغلاء .

وانا وإن كنت على يقين من انكم وعيتم كل ما سمعتم ، لا أطمع فى أن تستبقوا منه أكثر من عمومياته ، وهى كافية لتحقيق الغرض المنشود .

اما واجبكم الثانى فهو الاطلاع على كشوف الاسعار الجبرية والتعديلات التى تدخلها لجان التسعيرة عليها كل أسبوع ، وهـذه الكشوف تنشر وتعلق فى دور الوزارات والمصالح والمحافظات والمديريات والأقسام والمراكز ونقط البوليس وفى بعض الميادين الهامة والاسواق.

والواجب الثالث وهو أهم واجباتكم واخطرها ، ان تعملوا على الاستفادة من حماية القانون ، لأن هـذه الاجراءات كلها قد تذهب عبثا اذا تسامحتم فى حقوقكم ولم تحرصوا على المطالبة بها . واهم هذه الحقوق كما عرفتم هو حق شراء السلع الخاضعة للتسعير الجبرى بالاسعار المحددة لها ، والبائعون ملزمون بان يبيعوها لكم بتلك الاسعار ، ومن امتنع عن ذلك حق عليه عقاب القانون ، فاذا شئتم شراء سلعة منها فامتنع البائع عن بيعها وهى عنده ، أو اراد ان يتقاضى فيها ثمنا يتجاوز سعرها المحـدود ، فلا تتسامحوا معه ، وبلغوا عنه رجال البوليس أو وزارة التجارة والصناعة أو وزارة التموين .

ان لجان التسعيرة كما مر بكم تأخذ فى اعتبارها مصلحة الزراع والتجار وأرباب الصناعات ولا تسمح بان تلحقهم خسارة أو يفوتهم ربح معقول ، فلا معنى بعد ذلك لتسامحكم مع من تسول لهم انفسهم ان يتجاوزوا هذا الكسب الحلال متحدين احكام القانون ، عابثين بمصلحة الجمهور مستغلين الاحوال القاسية التى تحيط بالانسانية فى هذه الايام السوداء .

لا تعتمدوا على رجال البوليس والموظفين المختصين وحدهم ، فرجال البوليس ينوءون بأعمال كثيرة اخرى ، وموظفو التجارة والتموين مهما جدوا واشتدوا ودأبوا وراقبوا لا يستطيعون شيئا مذكورا حيال هذا العمل الجارف من المعاملات فى كل لحظة من لحظات النهار الا ان يعاونهم اصحاب الشأن بالتبليغ عن المخالفين ليلقوا جزاءهم الحق على ما يجترحون .

لا تقولوا ان المسألة مسألة قروش قليلة أو مليمات معدودات ، فالمسألة أخطر من هذا لأنها تتعلق بقداسة الحقوق وكرامة القوانين وواجب القضاء على جشع خبيث وطمع ممقوت واستهتار شنيع بمصالح العباد ، بل ان هذه المليمات المعدودة عندكم هى عند المخالف الجشع

مال طائل يأخذه حراما ضاحكا منكم، مستهزئا بكم، محتقرا همتكم، شاكرا غفلتكم، فرحا باجترائه علنا على كل مقدس من الحق والعدل والقانون .

لا تضنوا بأوقاتكم الثمينة إن تضيع فى التبليغ والتحقيق وإثبات الجرم على المخالفين ، فالأمر جليل خطير يستحق منكم التضحية ببعض الوقت الثمين — استغفر الله — فما أطلب منكم الا أن تشعروا من تتعاملون معهم بانكم حريصون على حقكم مستعدون للدفاع عنه وحمايته من عبث العابثين ، وانا الكفيل بعد ذلك بالتزامهم حدود القانون دون حاجة الى ضياع الوقت وبذل الجهود .

وانتن ايتها السيدات الفضليات ، يا رباة البيت وحارساته والمسئولات عن تدبير أمره ، اذا تهاون الرجال أو تسامحوا فلا تتهاون ولا تتسامحن واضربن المثل الصالح فى الحرص على قداسة الحقوق .

وليذكر الجميع قول الشاعر الحكيم :

اذا انت لم تعرف لنفسك حقها هوانا بها كانت على الناس أهونا

وكم كنت أود ان اقف عند هذا الحد ، مختتما بهذا البيت الرنان ، متداركا بحماسة الختام ما فاتنى فى سرد النصوص من ترغيب وتشويق ، ولكنى لم اوف بعد الموضوع من جميع نواحيه ، فالاجراءات الحكومية التى اقتصر عليها الكلام حتى الآن لا تتناول بحمايتها غير ضروريات الحياة ، اما الكماليات فلم يكن من المستساغ ان تتناولها حماية التشريع ، وقد تأثرت هذه الكماليات بظروف الحرب اكثر من غيرها ، ولا مانع يمنع تجارها من المبالغة فى رفع اسعارها ، والطبقات المتوسطة أو الغنية التى تتداولها هى على كل حال بعض الجمهور فما القول فيها ؟

لا مناص ايها السادة — اذا اريد مكافحة الغلاء المصطنع الذى تتعرض له هذه الكماليات باكثر مما تتعرض له الضروريات — من الاقتصاد قدر الامكان فى تداولها فيؤدى ذلك حتما الى اعتدال اسعارها ، ويؤدى ايضا الى نشر فضيلة من اكبر فضائل الامم ، وهى فضيلة الادخار التى يجب ان نعمل على نشرها بين جميع المصريين غنيهم وفقيرهم وفى أوقات الرخاء وأوقات الضيق على حد سواء .

وهناك وسيلة ناجحة أخرى لمكافحة كل غلاء مصطنع فى كل الأوقات وبالنسبة لجميع الحاجات ، وهى تشجيع الجمعيات التعاونية للمستهلكين فهى تضمن لأعضائها شراء اجود الأصناف بأحسن الاسعار واليهم فى النهاية تعود الارباح .

ولكنى ايها السادة لضيق الوقت أرانى مضطرا الى الاكتفاء بالاشارة السابقة الى هذين الموضوعين الجليلين اللذين يحتاج كل واحد منهما الى محاضرة مستقلة باكملها ؛

محمد صلاح الدين